

الإحكام لابن حزم

وهذا كلام يؤول إلى الكفر المجرد والشرك المحض مع عظيم ما فيه من الجهل والجنون .
بل نقول إن □ D قادر على أن ينسخ التوحيد وعلى أن يأمر بالتثنية والتثليث وعبادة
الأوثان وأنه تعالى لو فعل ذلك لكان حكمة وعدلا وحقا ولكان التوحيد كفرا وظلما وعبثا
ولكنه تعالى لا يفعل ذلك أبدا لأنه قد أخبرنا أن لا يحيل دينه الذي أمرنا به فلما أمنا
ذلك صار ما تبرأ □ منه كفرا وظلما وعبثا وصار ما أمر به حقا وعدلا وحكمة فقط .
وليس اعتقادنا التوحيد حقا ولا حكمة بذاته دون أن يكون □ فيه أمر ولكن إنما صار حقا
وعدلا وحكمة لأن □ تعالى أمر به ورضيه وسماه حقا وعدلا وحكمة فقط .
فهذا دين □ D الذي نص عليه بأن يفعل ما يشاء وأنه { لا يسأل عما يفعل وهم يسألون }
وأنه لو أراد أن يتخذ ولدا لاصطفى مما يخلق ما يشاء وهذا هو القول الذي دلت العقول على
صحته وبطلان ما عداه لأن العقل يشهد أن □ تعالى خلقه وأنه كان تعالى حقا واحدا أولا إذ
لا نفس حيوانية ولا عقل مركب فيها ولا في غيرها ولا جوهر ولا عرض ولا عدد ولا معدود ولا رتبة
من الرتب وأنه تعالى خلق النفوس بعد أن لم تكن وخلق العقول على ما هي عليه بعد أن لم
تكن ورتب فيها الرتب على ما هي عليه بعد أن لم يكن شيء منها وأنه لو شاء أن يخلق
العقول على غير ما هي عليه وأن يرتب الأمور فيها على خلاف ما رتبها لفعله ولما تعذر ذلك
عليه ولكان حينئذ هو الحق والعدل والحكمة وما عداه الظلم والجور والعبث لا معقب لحكمه .
ومن ادعى غير هذا فقد ادعى أن رتبة العقل المجهول في النفس كانت موجودة إذ لا عقل
ولا نفس وهذا عين التناقض والخبال والخلف والمحال ومن أنار □ تعالى عقله وسيره لأن
يستضيء به وتصور له حدوث العالم بعد أن لم يكن أشرف على